

تأثير ضعف الأداء الإداري على فاعلية الرقابة البرلمانية في ليبيا بعد 2011

غُفران فتحي الطاهر*

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة صبراتة، ليبيا.

البريد الإلكتروني: afoo9fathi9@gmail.com

تاريخ الارسال 2025/11/1م تاريخ القبول 2026/1/2م

The Impact of Weak Administrative Performance on the Effectiveness of Parliamentary Oversight in Libya After 2011

Researcher: Ghufraan Fathi Al-Taher

afoo9fathi9@gmail.com:

Abstract:

This study examines the impact of weak administrative performance on the effectiveness of parliamentary oversight in Libya after 2011, amid the political and institutional transformations that followed the fall of the former regime. The research reveals that administrative inefficiency, fragmentation of authority, and lack of coordination between the executive and legislative bodies have significantly weakened the parliament's ability to hold the government accountable. Furthermore, the spread of administrative and financial corruption was fueled by institutional ambiguity and the absence of transparency. The study concludes that effective parliamentary oversight in Libya requires comprehensive administrative reform based on efficiency, transparency, and institutional accountability.

Keywords: Administrative performance, parliamentary oversight, political division, political conflict.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير ضعف الأداء الإداري على فاعلية الرقابة البرلمانية في ليبيا بعد عام 2011، في ظل التحولات السياسية والمؤسسية التي أعقبت سقوط النظام السابق. وقد أظهرت الدراسة أن تراجع الكفاءة الإدارية، وتعدد مراكز القرار، وضعف التنسيق بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية، كلها عوامل أدت إلى إضعاف دور البرلمان في ممارسة الرقابة على الحكومة. كما تبين أن الفساد الإداري والمالي تقاوم نتيجة غياب الشفافية والوضوح المؤسسي. ويخلص البحث إلى أن بناء رقابة برلمانية فاعلة يتطلب إصلاحًا إداريًا شاملاً، يقوم على مبادئ الكفاءة، والشفافية، وتفعيل المساءلة المؤسسية.

الكلمات المفتاحية: الأداء الإداري، الرقابة البرلمانية، الانقسام السياسي، الصراع السياسي.

المقدمة:

شهدت ليبيا منذ عام 2011م تحولات سياسية عميقة، عقب سقوط النظام السابق ودخول البلاد في مرحلة انتقالية معقدة اتسمت بعدم الاستقرار المؤسسي وتعدد مراكز القرار السياسي، وقد انعكس هذا الوضع المضطرب على أداء أجهزة الدولة كافة، بما في ذلك الجهاز الإداري الذي يُعد العمود الفقري لأي نظام سياسي، فالضعف الإداري — متمثلاً في قصور الكفاءات، وغياب آليات التخطيط، وتضارب الصلاحيات، وتقشي البيروقراطية والفساد— أدّى إلى عرقلة سير العمل الحكومي وغياب الفاعلية في تنفيذ السياسات العامة.

وفي ظل هذا السياق، تبرز الرقابة البرلمانية كأحد أهم الأدوات الدستورية لضمان التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتحقيق الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي. غير أن ضعف الأداء الإداري في المؤسسات التنفيذية انعكس سلّياً على قدرة البرلمان الليبي في ممارسة مهامه الرقابية بفعالية، حيث أصبحت المعلومات شحيحة، والتقارير غير دقيقة، وآليات المساءلة محدودة التأثير.

ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يسعى إلى دراسة العلاقة الجدلية بين ضعف الأداء الإداري وفعالية الرقابة البرلمانية في ليبيا بعد عام 2011، من خلال تحليل مظاهر القصور الإداري، ومدى تأثيرها في قدرة السلطة التشريعية على أداء دورها الرقابي في بيئة سياسية انتقالية مضطربة.

إشكالية البحث:

تتمحور الإشكالية الرئيسة للبحث في التساؤل التالي:

إلى أي مدى أسهم ضعف الأداء الإداري في المؤسسات الحكومية الليبية بعد عام 2011 في الحد من فاعلية الرقابة البرلمانية، وإضعاف قدرتها على مساءلة السلطة التنفيذية وضمان الشفافية والمساءلة العامة؟ وتتفرع عنها الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما أبرز مظاهر ضعف الأداء الإداري في مؤسسات الدولة الليبية بعد 2011؟
- 2- كيف تأثرت آليات الرقابة البرلمانية بضعف الجهاز الإداري؟
- 3- ما دور البيئة السياسية والقانونية في تعزيز أو إضعاف الرقابة البرلمانية؟

أهداف البحث:

- 1- تحليل العلاقة بين الأداء الإداري والرقابة البرلمانية في الإطار المؤسسي الليبي بعد عام 2011.
- 2- تحديد مظاهر الضعف الإداري التي تعيق فاعلية الرقابة التشريعية.
- 3- إبراز تأثير الانقسام السياسي والازدواج المؤسسي على أداء الأجهزة الرقابية.
- 4- تقييم كفاءة البرلمان الليبي في ممارسة دوره الرقابي ضمن بيئة إدارية مضطربة.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج أحد أكثر القضايا حساسية في التجربة الليبية المعاصرة، وهي ضعف فاعلية المؤسسات في مرحلة ما بعد الصراع. فبينما تركز الدراسات السابقة غالبًا على الجوانب السياسية أو الأمنية، فإن هذا البحث يُسلط الضوء على البعد الإداري كمحدد أساسي لنجاح الرقابة البرلمانية، بما يسهم في تعزيز مبادئ الحكم الرشيد والمساءلة العامة. كما يكتسب البحث أهمية عملية لصنّاع القرار والمشرعين في ليبيا، نظرًا لإمكانية الاستفادة من نتائجه في إصلاح البنية الإدارية وتفعيل دور البرلمان كأداة رقابية حقيقية.

فرضية البحث:

إن ضعف الأداء الإداري في مؤسسات الدولة الليبية بعد عام 2011 أدى إلى تراجع فعالية الرقابة البرلمانية، نتيجة لقصور المعلومات، وعدم انتظام التقارير الحكومية، وغياب الشفافية، وتداخل الصلاحيات بين الأجهزة التنفيذية، مما قلل من قدرة البرلمان على ممارسة دوره في المساءلة والمحاسبة.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية والتقارير الرسمية الصادرة عن تأثير ضعف الأداء الإداري على فاعلية الرقابة البرلمانية في ليبيا بعد 2011 م ، فالبرلمان وديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية، إضافة إلى مراجعة الدراسات الأكاديمية حول الأداء الإداري والرقابة البرلمانية في السياق الليبي والعربي المقارن، كما يوظف المنهج المؤسسي لفهم التفاعل بين الجهاز الإداري والمؤسسة التشريعية، مع تحليل العوامل السياسية والقانونية والتنظيمية التي تؤثر في مستوى فاعلية الرقابة.

تقسيمات البحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للأداء الإداري والرقابة البرلمانية . المطلوب الأول: الأداء الإداري (مفهوم – أبعاد – مراحل - خصائص) وفي المطلوب الثاني: مفهوم الرقابة البرلمانية (تعريف – أهداف-أهمية-أدوات ، وفي المبحث الثاني: انعكاسات ضعف الأداء الإداري على فاعلية الرقابة البرلمانية في السياق الليبي ، والمطلب الأول: مظاهر ضعف الأداء الإداري وزعزت الرقابة في ليبيا ، والمطلب الثاني: تأثير الانقسامات بالأداء الإداري في الأنظمة السياسية الانتقالية في ليبيا

المبحث الأول – الإطار النظري للأداء الإداري والرقابة البرلمانية:

تُعَدّ الرقابة البرلمانية الركيزة الأساسية للديمقراطية التمثيلية، إذ تضمن تحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتجعل هذه الأخيرة مسؤولة عن أعمالها وملتزمة بخدمة الصالح العام. وقد منح المؤسس الدستوري الجزائري، على غرار التشريعات المقارنة، السلطة التشريعية صلاحيات رقابية تمكنها من متابعة الأداء الحكومي وتقييمه، والمساهمة مع باقي هيئات الرقابة الدستورية في مكافحة الفساد الإداري، ومن خلال الأدوات الرقابية التي يمتلكها البرلمان، والتي تختلف في مدى تأثيرها، يمكن تعزيز الشفافية في العمل الحكومي. فالسؤال البرلماني يتيح الحصول على المعلومات والبيانات والوثائق المتعلقة بأي إجراء تنفيذي تتخذه الحكومة. وإذا وُجدت شبهة فساد في ذلك الإجراء، يمكن للمؤسسة البرلمانية تفعيل أداة أخرى وهي طلب المناقشة العامة حول الموضوع ذاته، مما ينقل النقاش من مستوى النائب والوزير إلى مستوى البرلمان والحكومة. وفي حال أظهر النقاش العام مؤشرات تتجاوز حدود الشبهة، يمكن اللجوء إلى أداة أكثر تأثيراً، وهي تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في القضية المثارة. وتتمتع هذه اللجان بسلطات واسعة في الاطلاع على الوثائق واستدعاء من تراه مناسباً، ويمكن أن تؤدي نتائجها إلى تحديد مصير أي مسؤول يثبت تورطه في الفساد. غير أن التحقيق السياسي لا يُغني عن المساءلة القضائية(1).

المطلب الأول – الأداء الإداري (مفهوم – أبعاد – مراحل – خصائص)

تعريف الأداء الإداري ومراحله يُعرّف الأداء وفقاً لـ D. Kaisergruber و J. Handrien على أنه: "إصدار حكم يتعلق بالشرعية الاجتماعية لنشاط معين". ومن هذا التعريف نستنتج أن الأداء يرتبط بالفعل والمعرفة الاجتماعية، مما يؤدي إلى تحقيق القبول الاجتماعي للأنشطة التي تمارسها المؤسسة، إلى جانب الشرعية الاقتصادية(2)، ويعرف بأنه: "عملية تواصل فعّالة بين العاملين ورؤسائهم تهدف إلى توضيح التوقعات وفهم الواجبات الوظيفية المطلوبة، والمحافظة على مستوى الأداء الحالي

وتطويره، إضافة إلى تحديد المشكلات التي تعيق الأداء والعمل على معالجتها . كما يُعرّف بأنه مجموعة من العمليات التي تُنجز من خلال التعاون والتنسيق والتفاعل بين جهود العاملين لتحقيق أهداف المؤسسة(3)

1- مراحل إدارة الأداء :

أ- **تحديد الأهداف والتوقعات** : تُسهّل عملية إدارة الأداء بتحديد الأهداف والتوقعات الخاصة بكل موظف، بحيث تكون هذه الأهداف واضحة وقابلة للقياس، ومتسقة مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

ب - **تخطيط وتحضير الأداء** : تتم في هذه المرحلة عملية التخطيط لتقييم الأداء، وذلك من خلال تحديد المعايير والمؤشرات التي ستُستخدم في التقييم، إلى جانب اختيار مصادر المعلومات المناسبة لجمع بيانات دقيقة حول أداء الموظف.

ج - **تقييم الأداء** : يُجرى في هذه الخطوة تقييم أداء الموظف بمقارنته بالأهداف المحددة مسبقاً. ويمكن اعتماد أدوات متنوعة للتقييم مثل المقابلات الفردية، التقارير المكتوبة، تقييم الزملاء، واستطلاعات الرضا، بهدف الحصول على صورة شاملة عن الأداء

هـ - **نتائج التقييم** : يُقدّم للموظف بعد التقييم تغذية راجعة بناءً تتضمن ملاحظات وتوجيهات تساعد على تحسين أدائه. ويُراعى أن تكون هذه الملاحظات موضوعية وتركّز على التطوير وتحقيق الأهداف.

و - **تطوير الأداء والتدريب** : تُعنى هذه المرحلة بتعزيز مهارات الموظف وقدراته من خلال برامج التدريب وورش العمل والأنشطة التعليمية، بما يساهم في رفع كفاءته وتحسين مستوى أدائه المهني.

ز - **المتابعة والتحسين المستمر** : تُعد إدارة الأداء عملية ديناميكية مستمرة، إذ تتطلب متابعة دورية للأداء، وتقييم التقدّم المحرز، وإجراء التعديلات اللازمة على الأهداف والخطط لضمان التطوير المستمر لأداء الموظف والمؤسسة معاً(4).

2- أبعاد الأداء الإداري:

يُنظر إلى الأداء الشامل للمؤسسة على أنه ناتج تفاعل أربعة أبعاد مترابطة هي : الاقتصادي، التنظيمي، الاجتماعي، والبيئي . وتُمثّل هذه الأبعاد مجتمعة الأساس الذي يُقاس من خلاله مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المتنوعة

البعد الاقتصادي: يُعبّر البعد الاقتصادي عن قدرة المؤسسة على إشباع حاجات وتطلعات المساهمين والعملاء والموردين، بما يعزز ثقتهم واستمرار تعاملهم معها. ويُقاس

هذا النوع من الأداء عادةً من خلال المؤشرات المالية والقوائم المحاسبية التي تعكس مستوى الربحية والكفاءة المالية

البعد التنظيمي: يُشير الأداء التنظيمي إلى الأساليب والهيكل التنظيمية التي تعتمد عليها المؤسسة لتحقيق أهدافها. ويعتمد هذا البعد على معايير محددة لتقييم فعالية الإجراءات التنظيمية ومدى تأثيرها على الأداء العام.

ويرتبط هذا التقييم أساسًا بكفاءة الهيكل التنظيمي وليس بالنتائج الاجتماعية أو الاقتصادية المباشرة. ومن خلال هذا البعد، تستطيع المؤسسة الكشف المبكر عن المشكلات التنظيمية قبل أن تتحول إلى أزمات اقتصادية، إذ تساعد معايير الفعالية التنظيمية في تحديد نقاط الضعف الهيكلية واتخاذ التدابير المناسبة في الوقت المناسب.

البعد الاجتماعي: يتعلق البعد الاجتماعي بمدى تحقيق الرضا لدى العاملين داخل المؤسسة بمختلف مستوياتهم، إذ يُعد رضا الموظفين مؤشرًا رئيسيًا على ولائهم وانتمائهم للمؤسسة. ويُبرز هذا البعد أهمية التوازن بين الفعالية الاقتصادية والاجتماعية؛ فالإكتفاء بتحقيق الأهداف الاقتصادية دون الاهتمام بالجانب الاجتماعي قد يؤدي إلى تراجع الأداء العام على المدى الطويل. ومن ثَمَّ، فإن المناخ الاجتماعي السليم – القائم على علاقات مهنية إيجابية وخالية من الصراعات والأزمات – يُعتبر عنصرًا أساسيًا في استدامة نجاح المؤسسة.

البعد البيئي: يركز البعد البيئي على دور المؤسسة في المساهمة الفاعلة في تنمية البيئة التي تعمل ضمنها، سواء من خلال ممارسات مسؤولية بيئيًا أو عبر مبادرات تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية ودعم التنمية المستدامة(5).

خصائص الوظائف الإدارية في تصميم وتنفيذ

تُعد الوظائف الإدارية من الركائز الأساسية التي تستند إليها عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتصميم وتنفيذ خارطة طريق الإدارة الاستراتيجية والرقابة عليها. ويمكن توضيح أهم خصائص هذه الأبعاد فيما يلي:

أ- **ترابط مراحل الإدارة الاستراتيجية مع منظومة الوظائف الإدارية:** تُبنى مراحل الإدارة الاستراتيجية — ومن ثم خارطة الطريق الخاصة بها — على منظومة الوظائف الإدارية التي تمثل الأبعاد الرئيسة للعمل الإداري داخل المؤسسة، فإذا كان التخطيط يُعدّ الأساس الذي تقوم عليه الإدارة الاستراتيجية على مستوى المؤسسة ككل أو على مستوى كل وحدة تنظيمية داخلها، فإن تحقيق التكامل بين مستويات التخطيط الثلاثة (الاستراتيجي، الوظيفي،

والتنفيذي) وبين بقية عناصر المنظومة الإدارية يُعتبر أمراً ضرورياً لضمان التنفيذ الفعال للخطط ومتابعتها وتقييم نتائجها.

ب تكامل الوظائف الإدارية في دعم القرار الاستراتيجي: تعتمد قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات المرتبطة بتصميم وتنفيذ وتقييم خارطة طريق الإدارة الاستراتيجية على مدى كفاءة القيادات الإدارية في ممارسة مختلف وظائف العمل الإداري. ويأتي التخطيط في مقدمة هذه الوظائف باعتباره نقطة الانطلاق نحو تنظيم الجهود وتوجيهها، في حين تُسهم الوظائف الأخرى — مثل التنظيم، التوجيه، والرقابة — في تحويل الخطط إلى واقع عملي من خلال التنفيذ والمتابعة والتقييم المستمر للأداء وبذلك يتضح أن منظومة الوظائف الإدارية تُشكّل الإطار التشغيلي المتكامل الذي يُمكن المؤسسة من ربط أهدافها الاستراتيجية بالإجراءات التنفيذية اليومية، بما يعزز من كفاءتها وفعاليتها في تحقيق رؤيتها المستقبلية(6).

المطلب الثاني - مفهوم الرقابة البرلمانية (تعريف - أهداف-أهمية):

تعريف الرقابة البرلمانية : تُعد الرقابة البرلمانية من المواضيع الجوهرية في القانون الدستوري، إذ تُشكّل أحد الركائز الأساسية لتطبيق مبادئ الديمقراطية، كما تُعد مظهرًا بارزًا من مظاهر التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (7) ، زمن الناحية اللغوية، تُشتق كلمة الرقابة من الفعل (رَقَبَ)، الذي يعني الملاحظة أو الحراسة أو الحفظ . ويُقال: "رَقَبَ الشيء" أي راقبه وحرص على متابعته دون انقطاع. كما أن اسم "الرقيب" يُعد من أسماء الله الحسنى، لما يتضمنه من معنى الإحاطة والملاحظة الدائمة(8) ، وأما في الاصطلاح، فإن الرقابة البرلمانية تُعنى بالسلطة التي مُنحت للبرلمان، باعتباره ممثلًا عن الشعب، لمتابعة أعمال السلطة التنفيذية والتأكد من التزامها بواجباتها وفق أحكام الدستور والقانون ، ويهدف هذا الدور الرقابي إلى ضمان احترام مبدأ المشروعية ومنع إساءة استخدام السلطة، وتحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.(9) كما عُرِّفت الرقابة البرلمانية بأنها الواجب الذي تضطلع به السلطة التشريعية في تتبّع وفحص أعمال الحكومة، وذلك من أجل الكشف عن أوجه القصور أو حالات الإخلال بتنفيذ القواعد العامة للدولة، إضافةً إلى تحديد الجهات أو الأفراد المسؤولين عن تلك المخالفات ومساءلتهم وفقًا لأحكام الدستور والقانون(10).

عوامل نجاح الرقابة البرلمانية: تُعد الأوضاع السياسية السائدة في الدولة من الناحية الديمقراطية من العوامل الأساسية التي تؤثر على مدى جاهزية البرلمان لأداء مهامه

الرقابية على أعمال الحكومة، إذ إن وجود تعددية سياسية حقيقية ينعكس إيجاباً على واقع المجلس ويسهم في تعزيز دوره الرقابي(11).

أما الإعلام الحر والمستقل، فيؤدي دوراً مهماً في تحفيز النواب على ممارسة مهامهم الرقابية بفاعلية، كما يسهم في تزويدهم بالمعلومات والبيانات التي يحتاجونها أثناء قيامهم بعملية الرقابة البرلمانية.

كذلك تؤثر العوامل الخارجية بدرجة كبيرة على تطور الحياة البرلمانية وعلى قدرة المجلس في أداء دوره الرقابي على السلطة التنفيذية، ولا سيما في مجالات العلاقات الدولية والخارجي، ويختلف تأثير هذا العامل من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر، فمثلاً في المناطق العربية التي شهدت صراعات طويلة الأمد، يكون تأثير تلك الظروف أكثر عمقاً بالمقارنة مع مناطق أخرى لم تشهد مثل هذه الأزمات(12).

خصائص لجنة الرقابة الفعالة: تتسم لجنة الرقابة الفعالة بعدد من الخصائص الأساسية التي تضمن أداءها لمهامها بكفاءة واستقلالية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

الارتكاز على النظام الداخلي:

1- يعتمد عمل اللجنة وصلاحياتها على أحكام النظام الداخلي للبرلمان، الذي يُحدد بدقة نطاق اختصاصها وآليات عملها.

أ- **الاستقلال في إدارة أعمالها:** تتمتع اللجنة بالقدرة على إعداد جداول أعمالها وتنظيم اجتماعاتها من حيث القضايا المطروحة، والمواعيد، وتواتر الاجتماعات، بما يتيح لها حرية كاملة في ممارسة مهامها دون تدخل تشريعي مباشر، مع إمكانية اقتراح تعديلات تشريعية عند الضرورة.

ب- **الحق في الوصول إلى المعلومات:** تمتلك اللجنة صلاحية الاطلاع على جميع المعلومات التي تراها ضرورية لتنفيذ مهامها، بما في ذلك البيانات السرية ذات الطابع الأمني الحساس، وذلك بهدف ممارسة إشراف فعال على قطاع الأمن.

ج- **الاعتماد على تقارير وآراء الأقلية:** تتيح اللجنة إمكانية الاستفادة من تقارير وآراء الأعضاء من الأقلية البرلمانية لتعزيز الشفافية والتنوع في وجهات النظر أثناء إعداد التوصيات أو اتخاذ القرارات.

التنسيق مع اللجان البرلمانية الأخرى: تُمارس اللجنة تعاوناً وتنسيقاً منتظماً مع اللجان ذات الصلة بقطاع الأمن، مثل لجان الدفاع، الشؤون الداخلية، الموازنة، حقوق الإنسان، والشؤون الخارجية، بما يضمن تكاملاً في الإشراف البرلماني.

رئاسة اللجنة: يُفضل أن يترأس اللجنة عضو برلماني أقدم يمتلك خبرة في مجالي الدفاع والسياسة الأمنية، ويُعتبر اختيار رئيس من حزب معارض ممارسة ديمقراطية جيدة تعزز من استقلال اللجنة وحياديتها.

صلاحية عقد جلسات الاستماع: تتمتع اللجنة بحق تنظيم جلسات استماع حول أي موضوع تراه مناسباً، كما يمكنها استدعاء الوزراء والخبراء المدنيين والعسكريين للإدلاء بشهاداتهم وتقديم آرائهم خلال هذه الجلسات.

الاستعانة بالخبراء الخارجيين: تعتمد اللجنة في عملها على خبراء من الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني ومن خارج الحكومة لتزويدها بالتحليلات الفنية والمشورة المتخصصة.

الاستقلال الإداري والمالي: تمتلك اللجنة غرف اجتماعات وموازنات ووثائق خاصة بها، بما يضمن استقلالها المؤسسي وقدرتها على أداء مهامها التنظيمية والرقابية بكفاءة عالية(13).

2- أهداف و أهمية الرقابة البرلمانية في ضمان التوازن بين السلطات:

وتكمن أهمية الرقابة البرلمانية كذلك في كون البرلمان يضم أطياًً سياسية متعددة ومتنوعة؛ إذ يُنتخب أعضاؤه من دوائر انتخابية مختلفة في مختلف أنحاء المملكة المتحدة، ويمثلون أحزاباً سياسية متعددة. كما يضم مجلس اللوردات أعضاءً من خلفيات متنوعة، كثير منهم مستقلون عن الأحزاب السياسية، وبعضهم يتمتع بخبرة متقدمة في مجالات تخصصهم. وتتيح المناقشات البرلمانية، إلى جانب آليات أخرى مثل دعوات اللجان لتقديم الأدلة، للمجموعات المتخصصة والمواطنين الاطلاع على السياسات العامة وتقديم خبراتهم وأدلتهم وملاحظاتهم، بما يضمن تمثيل وجهات نظر متعددة عند مناقشة سياسات الحكومة.

تولي الحكومة مسؤولية اتخاذ عدد كبير من القرارات اليومية المتعلقة بصياغة السياسات الوطنية وتنفيذها، غير أنها لا تُنتخب انتخاباً مباشراً، كما أن استمرارها في ممارسة مهامها يرتبط بثقة البرلمان، وهو ما يُعد من أهم المبادئ الدستورية على الإطلاق. ومن أجل ضمان مساءلة الحكومة، تشكل الرقابة البرلمانية أحد أبرز آليات الضبط والتوازن، الأمر الذي يجعل البرلمان من أهم الأدوات المؤدية لوظائفه الأساسية.

ويُعد البرلمان ساحة عامة بامتياز، إذ تُبث مناقشاته عبر وسائل الإعلام وتُدوّن في السجلات الرسمية، وهو ما يضيف على أعماله طابع العلنية. وبناءً على ذلك، تعني الرقابة

البرلمانية إلزام الوزراء بتبرير سياساتهم أمام الرأي العام، بما يحقق قدرًا عاليًا من الشفافية والمساءلة، ويسهم في تعزيز شرعية السياسات العامة. ولا يقتصر أثر الرقابة البرلمانية على النتائج الملموسة فحسب، بل إن مجرد وجودها، بحكم طابعها العلني وتعدد الأطراف المشاركة فيها، يحدث أثرًا بالغ الأهمية. فحتى في الحالات التي لا يترتب عليها تعديل فعلي للسياسات أو مشروعات القوانين الحكومية، تظل “ردود الفعل المتوقعة” ذات أهمية كبيرة، إذ يدرك الوزراء والمسؤولون أن سياساتهم ستخضع لتدقيق البرلمان، ما يدفعهم إلى دراستها بعناية أكبر. ومن ثم يسهم هذا التدقيق في تحسين جودة عملية صنع القرار، في حين أن غيابه قد يؤدي إلى تبني سياسات أقل كفاءة وجودة (14).

أهداف الرقابة البرلمانية:

تحدد أهداف الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة العامة في جملة من الغايات الأساسية، لعل أبرزها مراقبة الإنفاق العام، من خلال التحقق من أن الاعتمادات المالية قد صُرفت في حدود ما خُصص لها ضمن الخطة السنوية المعتمدة، والتأكد من أن تحصيل الإيرادات العامة قد تم وفقًا لما هو مقرر في القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن السلطة التشريعية. كما تستهدف الرقابة البرلمانية ضمان شفافية عمل الحكومة، ومتابعة مدى التزام السلطة التنفيذية بالإجازة البرلمانية الممنوحة لها لتنفيذ الموازنة العامة (15)، وإلى جانب ذلك، تعمل الرقابة البرلمانية على تعزيز مبدأ حكم القانون، وإبراز دور البرلمان بوصفه حاميًا للمال العام من الضياع أو الاعتداء، بما يضمن الحد من الهدر والفساد، ومنع أي ممارسات أو أخطاء من شأنها الإضرار بالمالية العامة بطرق غير مشروعة (16)، وتسعى الرقابة البرلمانية كذلك إلى التأكد من تحصيل جميع الإيرادات العامة للدولة في مواعيدها المحددة، ووفقًا للقوانين والأنظمة النافذة، إضافة إلى التحقق من صحة الحسابات وسلامة المستندات والإجراءات المالية، بما يسهم في منع الأخطاء والانحرافات المالية، وكشف المخالفات، وتحديد مسؤوليات القائمين بها، وإحالتهم إلى الجهات المختصة. كما تهدف هذه الرقابة إلى ترشيد الإنفاق العام، وتوجيه الحكومة نحو أفضل السبل الكفيلة بتطوير الإجراءات المالية وتحسين كفاءتها (17)، وفي هذا السياق، درجت غالبية الدساتير المقارنة على تضمين نصوص تتعلق بالموازنة العامة للدولة، بدءًا من مرحلة إعدادها، ومرورًا باعتمادها، وانتهاءً بتنفيذها، ضمن أحكامها الدستورية (18)، وكما تنص معظم الدساتير التي تتبنى النظام البرلماني على مبدأ أساسي يتمثل في حق السلطة التشريعية في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية (19).

المبحث الثاني – انعكاسات ضعف الأداء الإداري على فاعلية الرقابة البرلمانية في السياق الليبي:

تُعد الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية السمة المميزة للنظام البرلماني مقارنةً بغيره من الأنظمة النيابية الأخرى، إذ تقوم العلاقة بين السلطتين، المستندة إلى مبدأ المساواة بينهما، على أساس من التعاون والتوازن، وفقاً لما تتمتع به كل سلطة من حقوق في مواجهة الأخرى. فالسلطة التنفيذية تمتلك حق حل البرلمان، وما يترتب على ذلك من تنظيم الانتخابات وتشكيل برلمان جديد، كما تملك حق دعوة البرلمان إلى الانعقاد وفض دورات انعقاده. وفي المقابل، تتمتع السلطة التشريعية بحق محاسبة الحكومة عن جميع أعمالها، استناداً إلى مبدأ المسؤولية السياسية للوزارة، ويترتب على ذلك تمكين أعضاء البرلمان من استخدام الوسائل الدستورية المقررة لتفعيل هذا الحق، ومن بينها توجيه الأسئلة والاستجابات، فضلاً عن حق البرلمان في سحب الثقة من الحكومة (20).

المطلب الأول – مظاهر ضعف الأداء الإداري وزعزت الرقابة في ليبيا :

الانقسام السياسي وتأثيره على البرلمان الليبي: شهدت ليبيا منذ سقوط نظام القذافي عام 2011 سلسلة من المراحل الانتقالية المتتالية، اتسمت بحدّة الانقسامات السياسية والأيدولوجية بين التيارات الإسلامية والمدنية، وبازدواجية مراكز السلطة بين الشرق والغرب ، مرت البلاد بثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى : تمثلت في صعود المجلس الوطني الانتقالي وهيمنة تيار الإسلام السياسي على عدد من اللجان الأساسية، مما أدى إلى صدام مع التيار المدني.

المرحلة الثانية : تميزت بانتخابات المؤتمر الوطني العام عام 2012، التي زادت من حدّة الاستقطاب السياسي بين الإسلاميين وتحالف القوى الوطنية، وأعاقت عملية صياغة الدستور وبناء مؤسسات الدولة.

المرحلة الثالثة : بدأت مع انتخاب مجلس النواب عام 2014، ودخول البلاد في صراع شرعية مع المؤتمر الوطني العام، ما أدى إلى توقيع اتفاق الصخيرات عام 2015، ثم اتفاق جنيف 2020، مروراً بالحكومات المتعاقبة (السراج، الديببة، باشاغا، وحماد)، وهو ما عمّق الانقسام المؤسسي والجغرافي في البلاد ، فانعكس هذا الانقسام مباشرة على مؤسسات صنع السياسة الخارجية، حيث أدى إلى:

- 1- انكفاء داخلي وانشغال بالصراعات المحلية على حساب الدور الخارجي.
- 2- ارتهان للخارج عبر الاستقواء بالتحالف الإقليميين والدوليين.
- 3- تجميد للعلاقات الخارجية نتيجة تردد الدول في التعامل مع حكومتين متنافستين.

4- ازدواجية في القرار السياسي وغياب التنسيق بين المؤسسات الرسمية.

5- إضعاف الكفاءات الدبلوماسية بسبب الولاءات والانقسامات الداخلية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الانقسام السياسي المستمر شكل عقبة رئيسية أمام بناء سياسة خارجية ليبية موحدة وفعّالة، مما أدى إلى تراجع مكانة ليبيا الإقليمية والدولية وارتباط قرارها السياسي بمصالح القوى الخارجية(21).

ضعف إنتاج التشريعات وتباطؤ إصدار القوانين في ليبيا:

من يتتبع أحكام المحكمة العليا سيلاحظ أنها مارست رقابة المشروعية بمختلف صورها، سواء الرقابة الدستورية على القوانين، أو رقابة الإلغاء، أو رقابة الشرعية، وأن مبدأ المشروعية يُعد ملزماً لجميع السلطات، بدءاً من السلطة التشريعية. كما أن مصادر المشروعية لا تقتصر على النصوص المكتوبة مثل الدستور، القوانين، اللوائح، والمعاهدات، بل تشمل أيضاً المبادئ العامة للقانون والعرف.

وقد تبين من أحكام المحكمة أنها لم تميز تمييزاً واضحاً بين مفاهيم الشرعية والمشروعية، وبين مبدأ علو الدستور ومبدأ سيادة القانون. ويمكن القول إن مواقف المحكمة في ممارستها لرقابة المشروعية تفاوتت بين القوة والضعف تبعاً للمرحلة أو للظروف السياسية المصاحبة للفصل في الطعون، كما أنها لم تراعي دائماً فكرة الملاءمة التي تقتضيها طبيعة هذه الرقابة، وهو ما ظهر جلياً في قضية الطعن في إجراءات انتخاب مجلس النواب سنة 2014.

ومع ذلك، فإن الثابت أن المحكمة العليا، بصفتها أعلى جهة قضائية، سعت إلى تكريس سيادة حكم القانون، معتبرة أن رقابة الإلغاء تستمد جذورها من أصول دستورية تستهدف ترسيخ مبدأ الشرعية وعلو الدستور وسيادة القانون.

فإذا اكتمل لمبدأ الشرعية أهم عناصره وهو الخضوع لرقابة القضاء الفعالة، فإنه لا يمكن بعد ذلك إهدار هذه العناصر بحجة أن ما ينشأ بقانون يمكن إلغاؤه بقانون آخر، لأن كل نظام أسس الدستور دعائمه ووضع القانون قواعده، يبقى بطبيعته — حتى وإن كان نظاماً استثنائياً — خاضعاً لمبدأ سيادة القانون، ومن ثم لرقابة القضاء التي تُعد المدخل الأساسي لحماية الحقوق والحريات (الطعن رقم 1-19ق)(22).

أهم التحديات المرتبطة بالأداء الإداري في الأنظمة السياسية الانتقالية في ليبيا: **أولاً - التحديات السياسية:**

تُعدّ التجربة الليبية مثلاً غنياً لجذلية العلاقة بين المجتمع والسلطة، إذ ظلت الحدود بين الدولة والمجتمع غير واضحة عبر الأنظمة السياسية المتعاقبة، حيث شكّل كلٌّ منهما الآخر

وتأثر به. وقد تركزت السلطة في ليبيا ضمن أشكال اجتماعية متعددة، شملت التضامات القبلية والشبكات الدينية، ثم تطورت إلى اللجان الثورية والجماعات المسلحة . وعلى امتداد المراحل التاريخية، واجهت محاولات بناء الدولة من الأعلى مقاومة ومرونة من الفاعلين المجتمعين، مما أدى إلى بروز أنماط متنوعة من التكيف أو المقاومة أو تهجين هياكل السلطة . وكانت النتيجة حالة من التوتر الدائم بين السعي إلى إقامة دولة مركزية موحدة، وبين واقع التنوع الاجتماعي والتشرذم البنيوي الذي يطبع البنية الليبية(23)، وتعقيد الأزمة وتنوع الأطراف المتصارعة داخلياً وإقليمياً ودولياً، وظهور مخاوف من إمكانية إنشاء حكومة ثالثة، يهدد وحدة الدولة واستقرار العملية الديمقراطية(24).

ثانياً - التحديات الاقتصادية . ومن أبرز هذه التحديات:

1- التحديات القصيرة المدى للحكومة الانتقالية: يجب على الحكومة مواجهة أعباء الحرب التي استمرت أكثر من ستة أشهر، من خلال تأمين الخدمات الأمنية والاجتماعية الحيوية لإعادة الاستقرار وإعادة الثقة لدى المواطنين. كما يتطلب استرداد أرصدة ليبيا المجمدة في المصارف العالمية، والتي تتجاوز 170 مليار دولار، إدارتها بشفافية لتعزيز الأداء الاقتصادي.

2- إدارة عائدات النفط الليبية: ينبغي أن تتم إدارة الموارد النفطية بحكمة وشفافية، لضمان المصلحة الوطنية وتفادي النزاعات المستقبلية حول موارد الدولة، خاصة أن قطاع الطاقة يشكل نحو 60% من الناتج المحلي وأكثر من 90% من إيرادات الحكومة تجاوز النموذج الاقتصادي السابق: يحتاج الاقتصاد الليبي إلى الانتقال من الاعتماد المفرط على النفط وشبكة الربيع المرتبطة بالنظام السابق، نحو صياغة عقد اجتماعي جديد يضمن اقتصاداً منتجاً يحكمه القانون والمؤسسات.

3- وضع استراتيجية تنموية شاملة: يجب تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، مع ضمان احترام القانون ومبادئ المنافسة، إضافة إلى دعم المستثمرين من خلال قطاع مصرفي ديناميكي وإطار قانوني وقضائي فعال لتعزيز الثقة في المجتمع بعد عقود من انعدامها.

4- تأهيل الطاقات البشرية: على ليبيا الاستثمار في تطوير مهارات القوى العاملة لتلبية احتياجات المشاريع الاقتصادية في الصناعة والخدمات، ومواكبة متطلبات التنوع الاقتصادي، مع معالجة ضعف جودة التعليم وارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين.

5- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي: ينبغي السعي لإقامة شراكات اقتصادية مع دول الجوار، خاصة مصر ودول المغرب العربي، للاستفادة من إعادة إعمار ليبيا في المجالات التجارية والاستثمارية وتنقل اليد العاملة (25).

ثالثاً - التحديات الأمنية:

يشكل الاضطراب الأمني عائقاً رئيسياً أمام عملية الانتقال وبناء الدولة في ليبيا لعدة أسباب، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- عدم قدرة الدولة الانتقالية على ضبط الوضع الأمني وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وهو ما انعكس على ضعف قدرة الحكومة المؤقتة على فرض سيطرتها وتوفير الأمن بشكل كافٍ خلال المرحلة الانتقالية، خاصة في ظل التدخلات الخارجية مثل حلف شمال الأطلسي.

2- وجود عدد كبير من الميليشيات المختلفة، والتي تتسم بالولاءات القبلية وعدم خضوعها لهيئات سياسية واضحة، ما أدى إلى صراعات مستمرة حول السلطة والمناصب، وزيادة حدة الانقسامات الداخلية

3- سيطرة الجماعات المسلحة على الأراضي في غياب السلطات الرسمية الأمنية والعسكرية، ما أدى إلى انتشار الجريمة المنظمة والاتجار بالسلاح والمهاجرين غير الشرعيين.

4- عدم التزام بعض الفصائل المسلحة بالقوانين الوطنية، حيث اعتبرت بعض الجماعات المسلحة نفسها مسؤولة عن حماية الثورة وفق منظورها الخاص، بينما تخلى آخرون عن مسؤولياتهم تجاه الدولة ومؤسساتها.

5- تحديات الشرعية والقيادة الأمنية، إذ توجد اليوم هيئات وقوى متعددة لكل منها دوافعه ومبرراته للشرعية، رغم أن المجتمع الدولي يعترف بشرعية قيادة محددة، ما أدى إلى صراعات متكررة على تولي المناصب الأمنية الحساسة.

6- محاولات الأمم المتحدة لإضفاء طابع توافقية على القيادة الأمنية من خلال المجلس الرئاسي، إلا أن هذه المبادرات لم تنجح في حل المشكلات الأساسية، إذ بقيت حكومة الوفاق تواجه صعوبة في فرض سلطتها على جميع الجماعات المسلحة، ما يجعل الوضع الأمني هشاً ومعرضاً للتدهور المستمر (26).

المطلب الثاني - تأثير الانقسامات بالأداء الإداري في الأنظمة السياسية الانتقالية في ليبيا:

1- تأثير الصراع السياسي على الأداء الإداري : إن تماسك الدولة السياسي يرتبط بدرجة كبيرة بنظام الحكم المعتمد فيها، سواء أكان موحدًا أم اتحاديًا أم غير ذلك، ويكمن الاختلاف الجوهري بين هذه الأنظمة في طبيعة السلطة التي تمارس السيادة على الإقليم. ففي النظام الموحد، تكون الحكومة المركزية هي التي تحدد مدى الحكم الذاتي الداخلي، ويُطبق هذا النظام في العديد من دول العالم نظرًا لمرونته في توزيع الصلاحيات بين مستويات الحكم. أما في النظام الاتحادي، فتوجد حكومتان — مركزية ومحلية — تستمدان سلطاتهما من الدستور، ويتميز هذا النظام بتوفيره حماية من تركّز السلطة المفرطة في العاصمة، كما يتيح وجود تباينات إقليمية داخل الدولة، مما يجعله أكثر ملاءمة للدول ذات المساحات الواسعة والتعدد القومي(27). ويستمد النظام السياسي شرعيته من عدة أسس، فقد تكون أسسًا عقائدية، أو مرتبطة بالشخصية الفردية للحاكم، أو مستندة إلى بنى وعلاقات وقواعد محددة تنظم ممارسة السلطة وتحدد نطاقها داخل المجتمع(28)، وأدى عدم الاستقرار والانقسام السياسي في ليبيا إلى تهيئة بيئة خصبة لظهور الفساد وانتشاره، كما أكد ذلك التقرير العام لليونان المحاسبة لعام 2018م، الذي أشار إلى صعوبة إحكام الصرف والرقابة عليه وتوجيهه نحو الأوجه الصحيحة. كذلك، فإن سيطرة الساسة غير الوطنيين على مختلف قطاعات الدولة، وغياب تداول السلطة، إلى جانب غموض الرؤية والتخبط في أداء الحكومات وضعف مؤسساتها، وعدم وجود دستور دائم ينظم شؤون الدولة — جميعها عوامل أسهمت في تفشي الفساد المالي والإداري وانتشاره في مختلف القطاعات(29) إن غياب الجدية والحرص في تطبيق القوانين بحق المفسدين، والمجاملة لأصحاب النفوذ على حساب الضعفاء، يُعدّ من أبرز أسباب انتشار الفساد. كما أن غياب النزاهة في الهيئات التشريعية والقانونية والرقابية، وعدم الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وانعدام استقلالية الأجهزة القضائية والرقابية، إلى جانب التغييرات المستمرة في القوانين أو غموض بعضها وتضارب اللوائح المنظمة للعمل — جميعها عوامل أسهمت في تفشي ظاهرة الفساد على نحو واسع .

فعدم وضوح إجراءات العمل في المؤسسات العامة، وغموض أهدافها، وضعف الشفافية ونظام الرقابة الداخلية، يؤدي إلى استغلال النفوذ من قبل بعض المسؤولين، مما ينتج عنه ممارسات مالية وإدارية فاسدة تصبح روتينًا سائدًا يمر دون مساءلة أو عقاب. كما أن

غياب المعايير الواضحة والشفافية في اختيار الموظفين الأكفاء لشغل الوظائف الشاغرة يفتح المجال أمام التعيينات القائمة على الولاء أو المصلحة أو المنفعة الشخصية(30).

2- **ضعف التنسيق بين السلطات الانتقالية في ليبيا :** شهدت الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية، مثل تونس ومصر واليمن، نقاشاً واسعاً حول شكل نظام الحكم الأنسب — سواء كان رئاسياً أم برلمانياً أم شبه رئاسي. وعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية الرئيسية لم تتبنَّ مواقف حاسمة تجاه هذه المسألة، فإن النقاشات التي جرت في ورش العمل التي ضمت ممثلين عن الأحزاب السياسية وناشطين من المجتمع المدني أظهرت انقساماً واضحاً بين هذه النماذج الثلاثة.

يرى مؤيدو النظام البرلماني أن التجربة الليبية السابقة أثبتت مخاطر تركّز السلطة التنفيذية في يد واحدة خلال فترة حكم القذافي، رغم أنه لم يُعلن نفسه رئيساً رسمياً للبلاد. ويخشى هؤلاء من أن تؤدي عودة الرئاسة القوية إلى إعادة إنتاج أنماط الحكم الاستبدادي، مؤكدين أن تعددية الثورة الليبية تتطلب آلية واسعة للمشاركة في السلطة، وهو ما يتيح النظام البرلماني على نحو أفضل.

وأما أنصار النظام الرئاسي فيرون أن ليبيا تحتاج إلى سلطة تنفيذية قوية وفعالة، وأن النظام الرئاسي هو الأنسب لتحقيق ذلك. ويعتقدون أن تشتت السلطة في المرحلة التي تلت الثورة يمثل أحد أوجه ضعف الدولة، وأن تجاوز هذا الضعف يتطلب وجود قيادة تنفيذية منتخبة تمتلك صلاحيات واضحة وقوية، قادرة على اتخاذ القرارات الحاسمة بسرعة لدفع عجلة التعافي السياسي والاقتصادي.

بينما يتخذ أنصار النظام شبه الرئاسي موقفاً وسطياً، مستندين إلى النموذج الفرنسي الذي يتقاسم فيه الرئيس المنتخب شعبياً السلطة التنفيذية مع رئيس وزراء يخضع للمساءلة أمام البرلمان. ويؤكد هؤلاء أن هذا المزيج يحقق توازناً بين الاستقرار والرقابة، ويعدّ الخيار الأمثل لليبيا في مرحلة ما بعد القذافي(31).

يتطلّب بناء الدولة عملاً تراكمياً ممتداً عبر الزمن، إذ إن النظام الليبي السابق كان قائماً على إرث حضاري وسياسي عميق، ما جعل تجاوزه خطوة ضرورية لتحقيق تطور مؤسسي أفضل. وقد واجهت ليبيا خلال مسار بناء الدولة العديد من الأزمات، أبرزها أزمة المصالحة السياسية.

فقد أدى التدخل العسكري الدولي وتحول الثورة الليبية إلى نزاع مسلح إلى اندلاع حرب أهلية بين القوى السياسية، سواء تحت شعار الدفاع عن الثورة أو عن النظام السابق، بدعم من قوى أجنبية في الحاليتين. وأسهم ذلك في نشوء انقسام بين المدنيين الذين شاركوا في

ثورة 2011 من جهة، والمنشقين عن النظام السابق الذين انضموا لاحقاً للثورة من جهة أخرى. كما تفجّر صراع بين الائتلافات الثورية التي سعت إلى جني مكاسب سياسية بعد الثورة، من خلال محاولاتها السيطرة على المؤسسات السياسية وإقصاء رموز النظام السابق، وهو ما تجلّى في إقرار قانون العزل السياسي.

وقد كشف تمرير هذا القانون بالقوة عن ضعف السلطات الانتقالية وعدم قدرتها على إدارة الحوار الوطني وتحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية، في ظل غياب إطار قانوني واضح. ورغم إطلاق مبادرتين للحوار الوطني — الأولى لجنة الحوار الوطني في فبراير 2013م، والثانية الهيئة التحضيرية للحوار الوطني في ديسمبر 2014م — فإن كلتا المبادرتين واجهتا انتقادات بسبب انحيازهما السياسي لطرف داخل المؤتمر الوطني العام، رغم أن بدايتهما كانت قوية وساهمتا في تسريع الانتخابات كخطوة أساسية نحو بناء الدولة. غير أن هذه الانتخابات فاقمت الانقسامات المجتمعية، إذ تحوّلت إلى سباق بين القوى المتصارعة للسيطرة على مواقع السلطة في النظام المؤسسي الجديد، بما يضمن للفائزين التحكم في استخدام العنف والسيطرة على عوائد النفط

وقد أدّى تراجع الاهتمام بملف المصالحة الوطنية والاستخفاف بأهميته إلى تفاقم حالة الاحتقان وإعاقة جهود بناء الدولة، في ظل تصاعد النزاعات بين مكونات المجتمع الليبي. ونتيجة لذلك، ازداد تأثير الانقسامات على إعادة بناء النظام السياسي، وأصبح إخفاق العملية السياسية في ليبيا مرتبطاً أساساً بعدم إيجاد حلول حقيقية لقضايا المصالحة بين القوى المجتمعية. كما أن حدة المنافسة السياسية، المدعومة من القادة السياسيين والجماعات المسلحة التي برزت بعد الثورة، التي أسهمت في إطالة أمد الانقسام الاجتماعي والسياسي. وأوضحت التجربة الليبية أن بناء مؤسسات الدولة كان يجب أن يأتي بعد معالجة الخلافات المجتمعية وتحقيق التهيئة السياسية عبر التنمية، إذ إن الانتخابات ليست البداية في المسار الديمقراطي، بل هي ذروته وأحد مراحلها النهائية(32).

الخاتمة:

يُظهر الواقع الليبي بعد عام 2011 أن فاعلية الرقابة البرلمانية لا يمكن فصلها عن كفاءة الجهاز الإداري للدولة. فكلما ضعف الأداء الإداري، تراجعت قدرة البرلمان على ممارسة دوره الرقابي في المتابعة والمساءلة والتصحيح. وقد أثبتت التجربة الليبية أن مشكلات البيروقراطية، وغياب الشفافية، وتداخل الصلاحيات، وتشتت المؤسسات، وغياب التنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كلها عوامل أدت إلى إضعاف الرقابة البرلمانية وتحويلها إلى أداة شكلية أكثر من كونها آلية حقيقية للمساءلة.

كما أن استمرار الانقسام السياسي وغياب الدستور الدائم ساهم في تعميق الأزمة المؤسسية، مما جعل الرقابة البرلمانية رهينة للتجاذبات السياسية وضعف الأداء الإداري. وبالتالي، فإن إصلاح الجهاز الإداري وتفعيل مبدأ الكفاءة والشفافية يُعد شرطاً أساسياً لبناء رقابة برلمانية فاعلة تسهم في مكافحة الفساد وترسيخ الحكم الرشيد في ليبيا.

النتائج:

- 1- ضعف الأداء الإداري في المؤسسات الحكومية الليبية بعد 2011 أدى إلى تراجع فعالية الرقابة البرلمانية في متابعة ومساءلة الحكومة
- 2- غياب التنسيق بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية نتج عنه خلل في تبادل المعلومات والتقارير، مما حدّ من قدرة البرلمان على اتخاذ قرارات رقابية دقيقة.
- 3- انتشار الفساد الإداري والمالي كان نتيجة مباشرة لضعف الضبط الإداري وقصور آليات المتابعة داخل مؤسسات الدولة.
- 4- غموض التشريعات وعدم استقرار القوانين عطّل الإجراءات الرقابية وأضعف ثقة البرلمان في التقارير الحكومية.
- 5- الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة أدى إلى تسييس الرقابة البرلمانية وفقدانها لاستقلالها الوظيفي.
- 6- غياب التأهيل الإداري لأعضاء السلطة التنفيذية والبرلمانية حدّ من فعالية الأداء الرقابي.
- 7- عدم تطبيق مبدأ المساءلة الإدارية أسهم في ضعف ثقافة الرقابة والمحاسبة داخل المؤسسات العامة.

التوصيات:

- 1- إصلاح الجهاز الإداري عبر تبني مبدأ الكفاءة والشفافية في التعيينات وتوزيع المهام.
- 2- تعزيز التعاون المؤسسي بين البرلمان وأجهزة الرقابة (ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية).
- 3- تحديث الإطار القانوني المنظم للعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لضمان وضوح الصلاحيات.
- 4- إطلاق برامج تدريب وتأهيل للكوادر الإدارية والبرلمانية في مجالات التخطيط والمتابعة والرقابة.
- 5- تفعيل نظم المعلومات الإدارية لتسهيل الوصول إلى البيانات الحكومية الدقيقة أمام البرلمان.

- 6- اعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة الدورية في عمل الحكومة أمام البرلمان.
- 7- تعزيز المصالحة السياسية والمؤسسية كشرط لاستقرار الأداء الإداري والرقابة البرلمانية الفاعلة.

بيان تضارب المصالح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجع:

1. حسن عبدالرزاق، علواني محمد، فاعلية الأداء الرقابي للبرلمان الجزائري ورهان مكافحة الفساد الإداري، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص48.
2. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 7، 2010، ص218.
3. محمد مطاوع وآخرون، الثقافة التشريعية ودورها في تحسين الأداء الإداري لدى شيوخ المعاهد الثانوية الأزهرية من وجهة نظر المعلمين (دراسة ميدانية)، جامعة الأزهر كلية التربية بالقاهرة مجلة التربية، العدد: 197، المجلد 5، 2023، ص61.
4. حوكمة نظم المعلومات وإدارة الخدمات، إدارة الأداء وكيفية عمل النظام والخصائص، 2025، مقالة إلكترونية متوفرة عبر: <https://bakkah.com/ar/knowledge-center/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1>.
5. مؤمن شرف الدين، دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية، المرجع الإلكتروني، المعلوماتية، 2016، متوفر عبر: <https://www.almerja.com/more.php?idm=49766>.
6. محمد إبراهيم، الإدارة الاستراتيجية الآليات ومرجعيات خارطة الطريق لإدارة وإعادة الهيكلة الإدارية للمؤسسات، المرجع الإلكتروني، المعلوماتية، 2020، متوفر عبر: <https://almerja.com/more.php?idm=130146>.
7. حسن مصطفى البحري، الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية، دراسة مقارنة رسالة دكتوراة، جامعة شمس، مصر، 2006، ص36-37.
8. المعجم الوسيط 4 مكتبة الشروق، مصر، 2004، ص363، ابن منظور، لسان العرب، مجلد 3، مجلد 19، دار المعارف مصر، ص1700-1699.
9. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، طبعة 1، مجلد 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981، ص827-828.
10. عمران فارس، التحقيق البرلماني مجموعة النيل العربية، مصر، 1990، ص332.
11. الباحث رغيد الصلح، الدور الرقابي للمجالس العربية، الطبعة الأولى، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2001، ص209.
12. حسن البحري، الرقابة البرلمانية، بحث مقدم للموسوعة القانونية المتخصصة، دار النهضة، مصر، بدون سنة، ص4.

13. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مذكرة توجيهية استراتيجيات وممارسات جيدة في تعزيز نتائج المساواة Guidance Note: Strategies and Good Practices in Promoting Gender Partionment Equality Outcomes in الإنمائي، 2016، ص، 5-6.
14. جيمس الأساليب ، ليزا ميغ راسل، الرقابة البرلمانية ما هي، ولماذا هي مهمة؟، مدونة وحدة الدستور، 2023، مقال إلكتروني متوفر عبر: <https://constitution-unit.com/2023/09/12/parliamentary-scrutiny-what-is-it-and-why-does-it-matter>
15. محمد عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، 2009، ص، 148.
16. مهدي محفوظ، علم المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الرابعة من دون ذكر الناشر، بيروت، 2005، ص، 115.
17. فارس الغرة، التنظيم القانوني للموازنة العامة في التشريع الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، جامعة غزة، القدس، 2016، ص، 124.
18. اشرف قبّال، دور الأجهزة الرقابية على تنفيذ الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة بين التشريعات المالية الوضعية والتشريع الإسلامي، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، 2015، ص، 87.
19. احسان المفرجي، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق المكتبة القانونية، بغداد 1990، ص، 73.
20. نواف كنعان، النظام الدستوري والسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، الأردن، إثراء للنشر والتوزيع، ص، 114.
21. منى محمد، امراجع الرجباني، تأثير الانقسامات السياسية على الممارسات الدبلوماسية في ليبيا دراسة تحليلية للفترة 2014 - 2025"، المركز الديمقراطي العربي، العدد 45، المجلد 11، 2025، ص، 339.
22. مؤتمر سيادة القانون في ليبيا التحديات والحلول ، المؤتمر السنوي لكلية القانون سيادة القانون في ليبيا (التحديات والحلول)، كلية القانون جامعة مصراتة، 2023.
23. عادل أبو عجلة، التحولات السياسية والاجتماعية في ليبيا: ديناميكيات التفاعل المجتمعي مع السلطة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2025، مقال إلكتروني متوفر عبر: <https://www.hcersiraq.net/2025/11/17/>
24. حمزة بن يوسف، تحديات بناء الدولة في ليبيا 2011-2015، جامعة محمد خيضر بسكرة - رسالة ماجستير، 2016، ص: 60-62.
25. التحديات الاقتصادية بعد الثورة، تم استرجاعها في 9 سبتمبر 2020 من الموقع <https://carnegie-mec.org/2011/10/03/ar-pub-45663>
26. نبيل بوغازي، القبيلة و تحديات بناء الدولة في ليبيا، جامعة 08 ماي 1945 - قالمة، رسالة ماجستير، 2020، ص: 70-72.
27. الحشاني كزاز ، عبد السلام لطيف، الجماهيرية العظمى دراسة في قوة الدولة، طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث، الطبعة الاولى، 2005، ص، 268.
28. زاهي المغربي، التحديث وأزمة الشرعية في النظام السياسي الليبي قبل الثورة، مجلة دراسات في الاقتصاد والأعمال، المجلد 17، العدد 2، 1981، ص-65.
29. عادل حيدر، أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره (دراسة نظرية)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية المجلد 20، العدد (2) ديسمبر 2023، ص، 31.

30. عادل حيدر, انظر للمرجع السابق, ص, 31-32.
31. بول سالم, أماندا كادليك, تحديات العملية الانتقالية في ليبيا, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي, 2012, مقال إلكتروني متوفر عبر: <https://carnegieendowment.org/research/2012/06/libyas-troubled-transition?lang=ar>.
32. امبارك سعيد, فيصل عوده الرفوع, المراحل الانتقالية في النظام السياسي الليبي وأنعكاساتها على تحديات بناء الدولة بعد عام 2011م, مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي مجلد 45 العدد الخاص الأول لسنة 2025, ص, 176.